مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

DOI: 10.54240/2318-016-001-012

إمارة بني جلاب في وادي ريغ: دراسة في النشأة وعلاقات التبعية السياسية مع الإيالة الجزائرية العثمانية (937هـ-1531م/1270-1854م)

The Emirate of Bani Jallab in Wadi Righ: A Study on Its Origins and Political Dependency Relations with the Ottoman Algerian Regency (937 AH-1531 AD / 1270-1854 AD)

اسم ولقب المؤلف المرسل: نوال زديرة- Naoual Zedira
الدرجة والعنوان المهني: دكتورة وأستاذة متعاقدة- جامعة الجزائر1- الجزائر.
البريد الإلكتروني:n.zedira@univ-alger.dz// nonnasghira@gmail.com

صص245- 266

تاريخ استقبال المقال: 2025/12/15. تاريخ المراجعة: 2026/01/15.. تاريخ القبول: 2026/05/29.

الملخص: تتناول هذه الدراسة إمارة بني جلاب التي حكمت منطقة وادي ريغ وتقرت على مدى ثلاثة قرون، بالتزامن مع فترة الحكم العثماني للجزائر إلى بداية الاحتلال الفرنسي 1854م، وعلى الرغم من ندرة المصادر الأولية المباشرة باستثناء مرويات الرحالة المغاربة كالعياشي والعدواني، ومؤلفات الباحثين الفرنسيين في العهد الكولونيالي كشارل فيرو ومالتسان هانيرش فون وغيرهم، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، أبرزها: تقصي الجذور التاريخية والأصول العرقية لأسرة بني جلاب وتحليل الظروف السوسيو-سياسية التي ساهمت في استقرار حكمهم بوادي ريغ. كما تهدف الورقة إلى تفكيك طبيعة العلاقة السياسية والقانونية التي ربطت هذه الإمارة الصحراوية بمركز الإيالة الجزائرية، وتوصيف نمط التبعية القائم بينهما؛ سواء كونه تبعية إدارية مباشرة، أو التزاماً بتقديم الجباية الموسمية، أو ممارسة لشكل من أشكال الحكم الذاتي.

باستخدام المنهج التاريخي التحليلي والمقارن للمرويات المتاحة، يرمي البحث في نهايته إلى الكشف عن الاستراتيجيات التي اعتمدها البايلك العثماني في إدارة مناطق الأطراف، والمساهمة في إعادة الاعتبار لتاريخ المجالات الصحراوية ضمن السردية التاريخية الوطنية، بما يستكمل حلقات التسلسل السياسي والإداري للدولة الجزائرية في العصر الحديث.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الكلمات المفتاحية: إمارة بني جلاب، السلطة العثمانية، الإيالة الجزائرية، وادي ريغ، العلاقات السياسية.

ABSTRACT: *This study examines the Emirate of the Banu Jallab, which ruled the Wadi Righ and Touggourt region for three centuries, from the Ottoman period in Algeria until the beginning of the French occupation in 1854. Despite the scarcity of direct primary sources, with the exception of accounts by Moroccan travelers such as al-Ayyashi and al-Adwani, and the writings of French researchers during the colonial era such as Charles Féraud, Maltzan Heinrich von, and others, this study seeks to achieve a number of scholarly objectives. The most prominent of these are: tracing the historical roots and ethnic origins of the Banu Jallab family and analyzing the socio-political conditions that contributed to the consolidation of their rule in the Wadi Righ. The paper also aims to deconstruct the nature of the political and legal relationship that linked this Saharan emirate to the central government of the Algerian province, and to describe the pattern of subordination between them, whether it was direct administrative subordination, an obligation to pay seasonal tribute, or the practice of a form of autonomy.*

Using the historical, analytical, and comparative approach to available narratives, the research ultimately aims to reveal the strategies adopted by the Ottoman Beylik in managing the peripheral regions, and to contribute to restoring the history of the desert regions within the national historical narrative, thus completing the political and administrative sequence of the Algerian state in the modern era.

Keywords : *Emirate of Beni Jellab, Ottoman authority, Algiers Eyalet, Oued Righ, political relations.*

المقدمة: شكلت طبيعة العلاقة السياسية بين السلطة المركزية والكيانات المحلية إحدى السمات البارزة في تاريخ الإيالة الجزائرية خلال العهد العثماني، فبينما أحكمت السلطة العثمانية في دار السلطان قبضتها على الثغور والمدن الساحلية الحيوية، ظلت العديد من المناطق الداخلية والصحراوية بعيدة عن سيطرتهم المباشرة، حافظة على استقلاليتها تحت مظلة الزعامات القبلية والمحلية التي غالباً ما قاومت عمليات الإخضاع ورفضت دفع الضرائب.

وتبرز منطقة وادي ريغ في هذا السياق كحالة دراسة بالغة الأهمية، حيث مثلت إمارة بني جلاب التي حكمتها لثلاثة قرون تقريباً نموذجاً فريداً للعلاقة المتذبذة بين المركز العثماني والأطراف، فقد أدارت هذه الأسرة شؤون الإمارة بدرجة ملحوظة من الحكم الذاتي، مع ما اتسمت به سياستها من نزعة إلى التمرد والعناد في وجه السلطة المركزية في أوقات كثيرة.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

من هنا، تنبع إشكالية هذه الدراسة التي تتساءل عن الطبيعة الحقيقية لهذه الإمارة: هل كانت كياناً سياسياً مستقلاً بذاته، يتمتع بسيادة داخلية في إطار الهيمنة العثمانية العليا؟ أم أنها لم تكن سوى سلطة محلية تابعة، وإن مُنحت حكماً ذاتياً محدوداً؟ وتتفرع من هذه الإشكالية أسئلة أخرى حول طبيعة التفاعلات بين الطرفين: هل قامت على أساس التبعية والولاء، أم على حساب المصالح المتبادلة والصراع المتقطع؟

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في تحليل الأطر الهيكلية التي حكمت العلاقة بين إمارة بني جلاب والسلطة العثمانية، وتقييم درجة الاستقلالية التي تمتعت بها الإمارة في ظل الوجود العثماني، واستكشاف الآليات التي اتبعها الطرفان لإدارة شؤون الحكم والولاء، ولغرض تحقيق هذه الأهداف، ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي في قراءة مجموعة من المصادر التاريخية المتنوعة، سعياً لتقديم قراءة متوازنة تستخلص النتائج بدقة حول طبيعة هذه العلاقة المعقدة وتأثيرها على تشكيل المشهد السياسي في الجزائر خلال الحقبة العثمانية.

أولا: التعريف بإمارة بني جلاب:

1- الإطار الجغرافي والموقع الاستراتيجي لمنطقة وادي ريغ: يتموضع إقليم وادي ريغ في المنطقة الشمالية الشرقية من الصحراء الجزائرية، ممثلاً منخفضاً مستطيلاً يمتد طوله حوالي 160 كم، ويشكل سلسلة متصلة من الواحات المنتظمة، وتكتسب المنطقة أهميتها الجغرافية والاستراتيجية من خلال حدودها ومحاورها الإقليمية، حيث يحدها شمالا إقليم الزاب (وعاصمته بسكرة)، وشرقا إقليم سوف (وعاصمته الوادي)، وغربا وادي ميزاب (وعاصمته غرداية)، بينما تُمثل ورقلة قاعدته في الجنوب، وتُعتبر تقرت هي النقطة المحورية والعاصمة التاريخية لهذا الإقليم، إذ وُصفت بأنها أهم واحاته وأكثرها ازدهارا وثراء[1].

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 183.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178



الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لإقليم وادي ريغ ومجالاته الحيوية في العهد العثماني من إعداد الباحثة بالاعتماد على أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 183.

2- الجذور والنشأة: تشكل مسألة تحديد النشأة الجغرافية والأصول الاجتماعية لبني جلاب إشكالية تاريخية بسبب تضارب الروايات المصدرية، وتقدم المصادر المحلية كابن دومة والرحالة كالعياشي والعدواني روايات تخلط بين الأسطورة والتاريخ، بينما تفتقر المكتبة التاريخية إلى وثائق مؤسسة يمكنها الفصل في هذه المسألة بشكل قاطع، لذلك، يتطلب الأمر قراءة نقدية لهذه الروايات لفصل الطبقات التاريخية عن الأدبية والرمزية فيها.

تجمع معظم الروايات التاريخية المتناولة لإمارة بني جلاب، المحلية والرحالة على السواء، رواية تنسب بني جلاب إلى بني مرين، السلالة التي حكمت المغرب الأقصى، ويُعد هذا التأصيل المرجعي دلالة على سعي الأسرة لإضفاء شرعية سياسية مرموقة على حكمها في منطقة نائية كوادي ريغ.

ولعل أبرز ما يؤكد هذا النسب المريني هو الشهادة الذاتية لحكام الإمارة أنفسهم، إذ جاء في رسالة موثقة أرسلها الشيخ سلمان بن علي بن جلاب[1]، سلطان تقرت، إلى نابليون بونابرت ما يؤكد على مرجعيتهم، حيث نصّ على أنهم "**أولاد جلاب، سليلي السلطنة المرينية سلطنة**

1 **سلمان بن علي** : هو آخر سلاطين بني جلاب في مدينة تقرت، أي قبل الاحتلال الفرنسي لها سنة 1854، وسيأتي الحديث عنه في العنصر الموالي.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

تقرت من عمالة قسنطينة، وأننا نتولوا الملك من كبير إلى كبير..." [1]، وتُعد هذه الوثيقة مصدراً هاماً يعكس الوعي السياسي للإمارة واعتزازها بجذورها الملكية في سياق علاقاتها الدولية.

كما أن زيارة الرحالة المغربي أبي سالم العياشي[2] إلى تقرت سنة 1073هـ/1663م أسفرت عن تسجيل ملاحظة مباشرة تفيد بأن " **... أمراء هذه البلاد وأولاد الشيخ أحمد بن جلاب وأسلافهم من بني مرين** "[3].

هذه الشهادة المعاصرة تعكس دون شك الرواية الرسمية التي كان يحكيها أمراء بني جلاب أنفسهم عن أصلهم.

كما أجمع عدد من المؤرخين المحليين أمثال محمد الطاهر بن دومة على هذه القرابة النسبية، حيث يرى أن بني جلاب " **إن بني جلاب من بقايا بني مرين، وهم من البربر نزحوا من الصحراء واستولوا على المغرب وتلمسان، ولما انقضت دولتهم تفرق دعاتهم في الأقطار طالبا للملك**"[4].

---

1 ينظر نص الرسالة كاملة في أطروحة الباحث معاد عمراني، أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003م، ص 101.

2 **العياشي:** يعد أبو سالم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن سيدي أبي العباس أحمد بن سعيد العياشي المالكي (1037هـ/ 1628م - 1090هـ-1681م) أحد أبرز الأعلام العلمية والرحالة المغاربة في القرن الحادي عشر الهجري، ولد العياشي في شهر شعبان من عام 1037هـ الموافق 1628م، في إقليم تافلالت جنوب المغرب الأقصى، ونشأ في كنف أسرة عريقة اشتهرت بـ العلم والوجاهة، تلقى العياشي تعليمه الأولي على يد والده وأخيه الأكبر، واستكمل تكوينه الأكاديمي بانتقاله إلى فاس، حيث حصل على عدة إجازات علمية من شيوخها الكبار، خلف العياشي رصيداً وافراً من التصانيف والمؤلفات، لكن إسهامه الأبرز تمثل في كتابه "ماء الموائد"، المعروف بـ "رحلة العياشي". يمثل هذا المصنف مرجعاً أساسياً ووثيقة تاريخية غنية سجّل فيها مشاهداته وتفاصيل رحلاته نحو الديار المقدسة، وتُعتبر دليلاً قيّماً لدراسة المجتمع العربي، وتضاريسه، وحالته الاجتماعية والسياسية خلال القرن السابع عشر الميلادي (الحادي عشر الهجري)، وقد انتهت مسيرة هذا العالم والرحالة بوفاته عام 1090هـ الموافق 1681م، متأثراً بإصابته بوباء الطاعون. راجع: ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة جغرافيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999م، ص225-249.

3 العياشي، ماء الموائد المشهورة بالرحلة العياشية، ج1، ط1، فاس، المغرب الأقصى، 1898م، ص 50.

4 محمد الطاهر بن دومة، مذكرة أخبار تاريخية لواحة تقرت وبعض ضواحيها، تقديم وتحقيق عبد الجواد محمد الطاهر وبوبكر محمد السعيد، المطبعة العصرية الواحات، تقرت، 1995، ص34.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

أورد العدواني روايةً تختلف جذرياً عن السائد، حيث يربط أصول بني جلاب برجل مريني قدم من فاس وكان ذا ثروة[1]، وفي موضع آخر ينقل روايةً شفوية تربطهم جغرافياً أو تبعياً بقبيلة اللمامشة (كما وردت في النص الأصلي للمخطوط)، إذ ينقل قولاً مفاده: «قلت له: أخبرني عن أهل واد ريغ، ممن هم؟ قال لي: عبداً للمامشة[2]، هرب حين أخذوهم العدايسية[3]»[4]. وبالرغم من أن لفظ (اللمامشة) قد يُشير تاريخياً إلى قبيلة النمامشة المعروفة، إلا أن الأمانة العلمية تقتضي نقل اللفظ كما ورد في المصدر، مع الإشارة إلى أن هذا التناقض بين النسب السياسي المريني والنسب القبلي المذكور يفتح الباب أمام تحليل أعمق لآليات بناء الشرعية السياسية وتوظيف الأصول القبلية في منطقة الأطراف.

3- وصول بني جلاب إلى مدينة تقرت: تقدم المصادر روايتين رئيسيتين حول نشأة الحكم الجلابي بتقرت، كلتاهما تحمل دلالات تتطلب القراءة النقدية.

الرواية الأولى: تروي المصادر كيفية توطيد هذا الرجل المريني الحاج سليمان[5]نفوذه في المنطقة، وعلى رأسها رحلة العدواني نقل إلينا قصة الحاج المريني الثري الذي قدم من فاس، وكان الحاج سليمان ينتقل للتجارة والحج، وقد استقر في وادي ريغ بدعوة من أهله الذين التمسوا فيه البركة والوجاهة، ليتحول لاحقًا إلى مالك لكل شيء خلال مجاعة حادة وقعت سنة 735هـ/1334م، يقول العدواني في هذا السياق: **"أن رجلا من بني مرين كان يسكن بمدينة فاس المغربية، وفي كل عام يحج إلى بيت الله الحرام، فكان يأتي إلى وادي ريغ لبيع ما**

1 العدواني عمر بن محمد، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996، ص 139.

2 وردت في نسخة العدواني تحقيق أبو القاسم سعد الله بلفظ **اللمامشة**، والمقصود بها قبيلة النمامشة المشهورة في الشرق الجزائري، وهو ما يفسر تقارب اللفظين في المخطوطات القديمة، وهو انحراف لغوي شائع في اللسان المحلي لمنطقة وادي ريغ تيسيراً للنطق، بينما تجمع المصادر التاريخية المكتوبة والمراجع الجغرافية على أن التسمية الصحيحة للقبيلة هي (النمامشة). وقد آثرنا الاحتفاظ باللفظ المحلي كما ورد في الرواية الأصلية مع التنبيه على أصله التاريخي الفصيح.

3- العدايسية: ذكر العدواني نسبهم، وهم أبناء العديس بن النون بن ماردس بن مساعد بن نصر بن أبي بكر، ويسرد نسبهم حتى ينتهي به إلى سيدنا عثمان بن عفان، فهم من الأشراف، أنظر: تاريخ العدواني، المرجع السابق، ص 304.303.

4 محمد العدواني، المرجع السابق، ص303.

5 يُذكر في المصادر التاريخية والوثائق المحلية باسمه الكامل: الحاج سليمان الجلاب المريني، وينتسب إلى بيت مشيخة في فاس بالمغرب الأقصى، ينظر: Feraud.charel , notes historiques sur la province de constantine , les ben djallab de touggourt. in R.A , n°23.1880.1880.P 265.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

فضل من حجه، وهكذا حتى أتوه أهل الوادي، قالوا له: يا سيدنا لو سكنت بقربنا كان خيرا لنا ولك، قال لهم: نعم"[1]، وهذه الرواية ينقلها المؤرخ شارل فيرو أيضا، بتأكيده إلحاح سكان المنطقة على هذا الشيخ للإقامة ببلدهم، فأتى بجميع عائلته ومعه ثروته واستقر بوادي ريغ[2].

انطلق الحاج سليمان الجلاب، مؤسس الإمارة، من فاس حتى استقر بوادي ريغ، حيث قسّم إقامته بين زوجتيه[3] ببناء قصرين في تقرت وتماسين[4]، وهو إجراء يعكس ذكاء في توزيع مراكز النفوذ الجغرافي لسلطته المبكرة، وبعد فترة من استقراره، شهدت المنطقة عام 735هـ/1334م موجة جفاف حادة نتج عنها مجاعة قاسية، أسفرت هذه الكارثة عن اضطرار السكان لبيع أبنائهم، ليقوم هذا الحاج الثري بشراء ما يقارب 1500 نفس، ومع استمرار الأزمة، توسعت عملية البيع لتشمل الزوجات، والأدوات، ومزارع النخيل، مما أفضى في نهاية المطاف إلى بيع الرجال أنفسهم، ليصبح هذا الثري المغربي المالك الفعلي[5]، والشامل لكافة الأفراد والموارد في المنطقة.

إن التعامل مع مثل هذه المروية يستدعي تطبيق منهجية النقد التاريخي الجذري؛ فهي لا تخلو من التطريزات الميثولوجية التي تهدف إلى شرعنة التحول السياسي والاجتماعي في وادي ريغ، وفي هذا الإطار، يُحذر المؤرخ أبو القاسم سعد الله من الخلط بين الوقائع وبين متعة الأساطير، مصنِّفاً رواية العدواني ضمن الخطاب الحكائي الذي يمزج بين الترميز التاريخي والمغالاة السردية، في قوله: **" ولذلك فإن قراءة تاريخ العدواني تجمع بين طرائف الحقائق،**

---

1 تاريخ العدواني، ص 139.

2 Feraud.(ch) , les ben djallab de touggourt, Ibid, P 265-267 .

3 يفصّل العدواني في روايته الجوانب الشخصية لتأسيس النفوذ المريني، مشيراً إلى أن زوجتي هذا الرجل، اللتين استقرتا في تقرت وتماسين، كانتا تحملان اسمي بدرة وبدرية، وقد عززت الرواية مكانته الاجتماعية بالربط بينهما وبين أصول عريقة؛ فإحداهما كانت ابنة مولاي سعيد الشريف، والأخرى ابنة فلياش صاحب مكناس، ولإدارة مراكز نفوذه الجديدة، قام الرجل المريني بتقسيم موارده البشرية، إذ خصص لكل زوجة أربعين عبداً من أصل ثمانين كانوا في حوزته، مما يعكس البنية التنظيمية المبكرة وتوزيع القوى العاملة لدعم سلطته الوليدة في الواحتين (يراجع: تاريخ العدواني، ص 139–140).

4 المصدر نفسه، ص 19.

5 نفسه، ص 140.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

ومغامرات الخيال، فأنت معه لا تعرف هل أنت تقرأ كتابا في التاريخ والمعرفة، أو كتابا في علم الخيال ومتعة الأساطير"[1].

تطرح هذه الرواية جملة من التناقضات المنهجية التي تقوض مصداقيتها:

أولا: المغالاة في الإحصاء: إن إيراد الرقم 1500 نفس تم شراؤها يمثل تضخيماً رمزياً يفوق بكثير تقديرات الكثافة السكانية للواحة في تلك الحقبة، وهو ما يخدم أيديولوجيا تضخيم نفوذ المؤسس وسعة ملكيته.

ثانيا: عدم و اقعية الاستجابة الاجتماعية: يتساءل النقد حول المنطق السوسيولوجي لقرار الساكنة بيع الذات والنسل كخيار أول، متجاهلين حلول البقاء البديلة كالهجرة الجماعية المنظمة نحو الواحات المجاورة الأقل تضررا، وهذا التناقض يشير إلى أن تفصيلة البيع قد تكون سردية مُبررة لآلية استعباد أو تبعية اقتصادية لاحقة.

ثالثا: خرق المبدأ السببي: الأكثر إثارة للريبة هو استثناء هذا الثري المريني من تأثير الجفاف؛ إذ يُفترض أن الكارثة الطبيعية لا تُميز بين السكان، هذا الاستثناء يمنح المؤسس صفة المُبارَك أو المُحصَّن إلهياً، وهي وظيفة سردية شائعة تهدف إلى إضفاء الشرعية الغيبية على حيازة السلطة والثروة بدلاً من تقديم تفسير سببي عقلاني.

بناءً عليه، تُعامل هذه الرواية على أنها بناء سردي رمزي يهدف إلى ترسيخ أصول السلطة الجلابية عبر السيطرة على الموارد البشرية والاقتصادية في لحظة ضعف قصوى، أكثر من كونها سجلاً دقيقاً لآلية انتقال الحكم.

الرواية الثانية: تقدم الرواية المحلية، التي نقلها محمد الطاهر بن دومة، تفسيراً أكثر قبولا ومعقولا لنشأة إمارة بني جلاب، وتفيد هذه الرواية أن بني جلاب، وهم من بقايا بني مرين بعد زوال دولتهم، لم يأتوا كغزاة بل كتجار.

استقر جزء من هذه العائلة في تاجمونت[1]،وبدأوا في إقامة علاقات تجارية مع سكان تقرت، حيث كانوا يبيعون لهم الغنم بالدَّين، ومع تكرار هذه المعاملات وتأخر السداد، تزايدت الديون المستحقة على السكان[2].

1 أنظر: مقدمة التحقيق، أبو القاسم سعد الله، تاريخ العدواني، ص 17..

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

كانت هذه الديون هي المدخل السياسي، حيث جاء أحمد الجلابي بنفسه طالباً مستحقاته قبل سفره للحج، لكنه اكتشف أن ثروة السكان لا تفي بسداد تلك الديون، ولحل هذه الأزمة الاقتصادية، تدخل سلطان وادي ريغ المحلي، وهو الرجل الصالح سيدي محمد بن يحيى[3].

في ذروة الأزمة، عرض السكان التنازل عن أملاكهم وحتى التنازل عن أشخاص كعبيد لتسوية ديونهم، لكن الحل النهائي تمثل في النقل السلمي للسلطة؛ فبعد عودة أحمد الجلابي من الحج، قام سيدي محمد بن يحيى بتسليم ولاية أمر الواحة له رسمياً في عام 973هـ/1531م وبمجرد تسلمه الحكم، قام أحمد الجلابي بتقسيم سلطته بين ولديه: محمد في تقرت وإبراهيم في تماسين[4].

تُعتبر هذه الرواية الأقرب إلى الحقيقة إذا قورنت مع الرواية الأولى لأنها أولا رواية محلية باعتبار أن الشيخ الطاهر بن دومة مؤرخ إقليم وادي ريغ، تستند إلى آلية اقتصادية منطقية وانتقال للسلطة تم تحت غطاء الشرعية الدينية المحلية.

4- إشكالية التأريخ لنشأة إمارة بني جلاب في تقرت: تشكل مسألة تحديد التاريخ الدقيق لتأسيس إمارة بني جلاب في تقرت إشكالية تاريخية هامة، حيث تتباين المصادر والمراجع في تقديم إجابات متضاربة، فبينما يعيد الرحالة العدواني نشأة الحكم الجلابي إلى سنة 735هـ/1334م[5]، يذهب المؤرخ عبد الرحمان الجيلالي في مؤلفه "تاريخ الجزائر العام"[6]، إلى تأريخها بسنة 1450م، في المقابل، يقدم المؤرخ المحلي محمد الطاهر بن دومة رواية مختلفة، فيحدد سنة 937هـ/1531م كتاريخ لتأسيس الإمارة على يد أحمد الجلابي[7].

---

1 **تاجمونت:** تقع في ولاية الأغواط وتبعد عنها بحوالي 70 كلم جنوبا.

2 بن دومة محمد الطاهر، مذكرة أخبار تاريخية لواحة تقرت وبعض نواحيها، المرجع السابق، ص34.

3 المرجع نفسه، ص 34.

4 نفسه، ص 34.

5 تاريخ العدواني، ص 140,

6 الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، د ط، بيروت، 1982، ص264.

7 الطاهر بن دومة، مذكرة أخبار تاريخية لواحة تقرت وبعض ضواحيها، المرجع السابق، ص 34.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وفي مواجهة هذا التباين الواضح في الروايات، تميل هذه الدراسة إلى ترجيح رواية ابن دومة التي تحدد عام 1531م كتاريخ لقيام الحكم الجلابي كبداية فعلية ومنظمة للإمارة، وذلك استناداً إلى عدة معطيات تاريخية،

أولاً: تشير الدراسات التاريخية إلى أن منطقة تقرت ظلت خلال الفترة الممتدة من 1414 إلى 1570م خاضعة للنفوذ السياسي للدولة الحفصية.

ثانياً: يؤكد المؤرخ ابن خلدون، الذي عاصر تلك الحقبة، على حكم أسرة بني يوسف بن عبيد الله لتقرت، حيث سجل هجوم الحاكم الحفصي أبو الحكم عليها ونهب أموالها سنة 748هـ/1338م[1].

كما أورد ابن خلدون سلسلة من الخلفاء من هذه الأسرة، ذاكرا أن الحكم انتقل من عبيد الله بن يوسف إلى ابنه داوود، ثم إلى أخيه يوسف، فإلى أخيه مسعود بن عبيد الله، الذي كان يشغل منصب شيخ تقرت خلال عصر ابن خلدون نفسه[2]، دون أي إشارة إلى وجود كيان سياسي جلابي.

ثالثا: إن الروايات التي تذهب إلى تواريخ أقدم (مثل القرن 14م) تخلط غالباً بين وصول الجد الأول"(الحاج سليمان) وبين "تأسيس الإمارة كجهاز حكم ."فبينما يمثل القرن الرابع عشر بداية الاستقرار العائلي، يمثل عام 1531م النضج السياسي الذي سمح بتسمية "سلطنة تقرت."

وتتعزز مصداقية رواية عام 1531م من خلال السياق السياسي والاقتصادي الذي تقدمه المصادر المحلية، والذي يفيد بتخلي سلطان وادي ريغ، سيدي محمد بن يحي الإدريسي، عن الحكم لصالح سليمان المريني الجلابي مقابل سداد الديون المترتبة على سكان الوادي، ومنذ ذلك التاريخ، توالت سلسلة الحكام الجلابيين على الإمارة لما يزيد عن ثلاثة قرون، تقلد

1 ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج6، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1999، ص791.

2 المصدر نفسه، مج7، ص 100.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

خلالها الحكم أكثر من ستة وثلاثين سلطاناً، كان آخرهم سلمان بن علي الجلابي في الفترة ما بين 1852 و1854م[1].

5- التأصيل الإثني والمصطلحي لـ"ريغ": شهد إقليم وادي ريغ تباينات مصطلحية عبر العصور التاريخية؛ فقد أطلق عليه ياقوت الحموي اسم "الزاب الصغير" أو "ريغ"[2]، بينما عرفه ابن خلدون بـ "بلاد ريغ" أو "أرض ريغ"[3]، وسماه ابن سعيد بـ"بلاد ريغة"[4]، وفي العصر الحديث، يُعرف بـ وادي ريغ لتمييزه عن الواحات المجاورة كوادي سوف ووادي ميزاب[5].

ويرجع السبب الرئيسي لتسمية الإقليم إلى انحدار سكانه من قبيلة ريغة، وهي إحدى بطون قبيلة مغراوة البربرية، ويوضح ابن خلدون هذا التأصيل بوضوح قائلا: "**وأما بنو ريغة فكانوا أحياء متعددة... ونزل الكثير منهم ما بين قصور الزاب ووارکلا، فاختطوا قرى كثيرة في عدوة واد ينحصر من الغرب إلى الشرق...**" [6]، ويُضيف وصفا جغرافيا يؤكد وفرة موارده المائية وعمرانه: "**...وقد رف عليها الشجر، ونضدت حو افيها النخيل، و انساحت خلالها المياه، وزهت بينابيعها الصحراء، وكثر في قصورها العمران من ريغة هؤلاء، وبهم تعرف لهذا العهد**"[7]. هذا النص يؤكد على الاستيطان الإثني الكثيف الذي أعطى الإقليم هويته التسموية.

6- **تقرت المحور التجاري ومحطة الرحالة:** تعد مدينة تقرت، المركز الرئيسي لوادي ريغ، ونقطة عبور محورية على امتداد دروب الصحراء الجزائرية، ونظراً لموقعها الاستراتيجي، استقطبت تقرت اهتمام الرحالة والدارسين الذين مكثوا فيها لـ سبر أغوار أحوالها الطبيعية والعلمية والاجتماعية، فسجلوا ملاحظاتهم عنها ومشاهداتهم فيها ووصفوا أهلها.

1 عبد الجواد محمد الطاهر،" عاصمة وادي ريغ أيام بني جلاب"، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة بني جلاب بمنطقة وادي ريغ يومي 24.23 أفريل، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، 1998، تقرت، ص 47.

2 ياقوت الحموي، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز جندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص 129.

3 ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، مج7، ص98.

4 علي بن سعيد موسى، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص 190.

5 عبد الحميد قادري، التعريف بوادي ريغ، د ط، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، د ت، ص 1.

6 ابن خلدون، العبر، مج 7، المصدر السابق، ص 98.

7 نفسه، مج7، ص 98-99.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

شهادة العياشي (القرن 17م): يعتبر الرحالة أبو سالم العياشي من أبرز من زار تقرت، حيث وصفها بأنها "قاعدة وادي ريغ، ومسكن أمرائها أولاد جلاب"[1]، وقد أثنى العياشي على المستوى العلمي والاجتماعي للمدينة، مشيراً إلى لقائه بالعلماء وطلبة العلم مثل سيدي محمد بن عبد الكريم التواتي، بقوله: **"وأول من لقينا بعد النزول من طلبتها سيدي محمد بن عبد الكريم التواتي، ولد عالم توات عبد الكريم المغيلي..."**[2]، ومؤكداً على النيات الصالحة والأخلاق الحسنة التي تميز أهلها.

شهادة ليون الإفريقي (القرن 16م): أما الحسن الوزان المشهور بـ ليون الإفريقي، فقد زار تقرت حوالي سنة 1520م، وفي مؤلفه "وصف إفريقيا"، قدم وصفاً معمارياً وجغرافياً دقيقاً، مبينا أنها **" مدينة قديمة بناها النوميديون على جبل في شكل نتوء يمر في سفحها يقطعها جسر متحرك، كما يوجد في ذلك أبواب المدن، وهي مسورة بسور من الطوب و الطين، ماعدا من جهة الجبل تحميها، وتقع هذه المدينة على بعد نحو خمسمائة ميل جنوب البحر المتوسط، وثلاثمائة ميل من تيكورارين...تضم جمعا من الأغنياء الذين يملكون غابات النخيل، والنبلاء الذين ينتمون للأسرة الحاكمة ومساعدوهم من شيوخ العشائر، والجند الضيافة للغرباء الو افدين عليهم..."**[3]، كما ربط ليون الإفريقي تقرت في سياقها السياسي، حيث كانت تخضع لتداول النفوذ بين القوى الكبرى في شمال إفريقيا: من بني مرين بفاس، إلى بني زيان بتلمسان، وصولاً إلى بني حفص بتونس[4].

يتفق هذا التوصيف مع رؤية ابن خلدون حول أن المدن والكيانات السياسية الطرفية مثل تقرت غالبا ما تخضع للدولة الغالبة من الدول المتصارعة على السيطرة في المغرب العربي.

ثانيا: الحملات العسكرية العثمانية على إمارة بني جلاب "الدو افع والنتائج":

1العياشي، ماء الموائد المعروف برحلة العياشي، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد وآخرون، دار المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 67.

2 المصدر السابق، ص 67-68.

3 حسن الوزان، وصف افريقيا، ترجمة عبد الرحمان حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008، ص508.

4 نفسه، ص 508.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الحملة الأولى: التدخل العسكري بقيادة صالح رايس " أكتوبر 1552م": شكلت الحملة التي قادها باي الجزائر صالح رايس في أكتوبر 1552م أول تدخل عسكري عثماني مباشر ضد إمارة بني جلاب، حيث كان الدافع الرئيس لهذه الحملة يكمن في استبداد الأسرة الجلابية بإمارتها في تقرت والامتناع الصريح عن أداء الجباية والمغارم[1]، وهو ما يفسر كرفض لشرعية السيادة العثمانية الجديدة في الجنوب.

كان هدف صالح رايس من إرسال الحملة هو تثبيت النفوذ العثماني على الأقاليم الصحراوية وضمان خضوعها السياسي والمالي، بما في ذلك تقرت وورقلة، وأمام تمسك الإمارة بالاستقلال ورفضها للتبعية، لم يعد استخدام القوة العسكرية خيارا، بل كان ضرورة سيادية، قاد صالح رايس جيشا مجهزا تجهيزا جيدا، ضم 3000 من المشاة و1000 من الفرسان، ودعم بمدفعين، مستعينا بحليف محوري هو عبد العزيز، أمير قلعة بني عباس[2].

استغرقت عملية محاصرة تقرت ثلاثة أيام، انتهت باستسلام المدينة، وإرغامها على دفع غرامة مالية لباشا الجزائر[3]، بالإضافة إلى الالتزام بجباية سنوية محددة بثمن 15 عبداً من رقيق السودان، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الغرامات التي تتضمن الرقيق يشير إلى طبيعة التبعية الاقتصادية التي أراد العثمانيون فرضها، وفي سياق دبلوماسي، قدم السلطان الجلابي أحمد بن سليمان اعتذارا رسميا لصالح رايس[4]، وهو اعتذار سمح للأخير بالتأكيد على الولاء والإبقاء على أحمد بن سليمان سلطانا محليا، مما يتبين تفضيل السلطة العثمانية للتبعية غير المباشرة عبر الزعامة المحلية المُخلصة.

بينما تشير المصادر إلى الأمير المستسلم باسم أحمد بن سليمان، يقدم الحسن الوزان وصفا مغايرا تماما، إذ يصف أمير تقرت بأنه شاب "طيب وكريم"[5] يدعى عبد الله بن محمد الشيخ، ويقدر عمره بـ 13 عاما فقط، وبالتالي يمكن تفسير هذا التباين إما بخطأ في التسجيل أو بوجود

1 عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1998م، ص 86.

2 محمد بن معمر، المرجع السابق، ص 108.

3 ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص229.

4 محمد بن معمر، ص108.

5حسن الوزان، وصف إفريقيا، المصدر السابق، ص 508.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

صراع على السلطة ضمن الأسرة الجلابية وفقا لرواية الوزان[1]، فإن الأمير القاصر اتبع نصيحة مرشده بالتحصن داخل العاصمة المنيعة، أملا في نجدة حلفائه من العرب وأعداء الأتراك، لكنه ألقي القبض عليه لاحقا، وعند استجوابه من قبل صالح رايس حول سبب التمرد، ألصق الأمير اللوم بوصيه، مما أسفر عن معاقبة الوصي بدلا من الأمير نفسه[2]، وهذا التفسير الأخير -المتعلق بالوصاية- يخدم هدفا عثمانيا مزدوجا تمثل في تأديب المحرضين مع الحفاظ على رمزية السلطة الجلابية -الأمير القاصر- كأداة للسيطرة غير المباشرة على الإمارة.

الحملة الثانية: بقيادة يوسف باشا سنة 1647م: شنت الحملة العسكرية الثانية ضد إمارة بني جلاب في تقرت وورقلة عام 1647م، بقيادة يوسف باشا، وقد جاءت هذه الحملة استجابة لاستمرارية الموقف التمردي الذي تبنته الإمارة، حيث كان السبب الرئيس يماثل حملة 1552م، وهو الامتناع الدوري عن أداء الجباية السنوية المستحقة للسلطة العثمانية[3].

تضمنت هذه الجباية التزاما رمزيا بـ16 عبداً من رقيق السودان سنويا، وعلى الرغم من الغموض المصدري الذي يحيط بتفاصيل سير هذه الحملة ووقائعها الميدانية، إلا أن النتائج التي ترتبت عليها تعد أكثر رسوخا واستدامة من سابقتها، فالدلائل تشير إلى أن تثبيت الضريبة السنوية التي اعتاد سكان المنطقة على المساهمة بها في خزينة الجزائر لاحقا، تعود في جذورها إلى مخرجات هذه الحملة تحديدا[4]. مما يشير إلى أن الهدف الاستراتيجي ليوسف باشا كان منصبا على تأكيد تبعية اقتصادية دائمة على الأطراف، وتفعيل آلية جباية تتجاوز الرد على التمرد المباشر لتصبح التزاما هيكليا.

الحملة الثالثة: بقيادة صالح باي سنة 1788م وتفكيك الوحدة الجلابية: شهدت إمارة بني جلاب تدخلها العسكري الثالث، والذي قاده باي قسنطينة صالح باي، في عهد السلطان فرحات بن عمر الجلابي، وعلى الرغم من أن السبب المُعلن للحملة ظل متمحورا حول

1 نفسه، ص 508.

2 نور الدين شعباني، " علاقة السلطة العثمانية بإمارات الصحراء الكبرى"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج4، العدد2، 2020، ص94.

3 ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 230.

4 المرجع نفسه، ص230.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

استمرارية الامتناع عن أداء الجباية، إلا أن هذا التدخل تميز بتداخل عميق بين الدوافع السياسية المركزية والأغراض الشخصية والانتقامية التي تخص الباي نفسه[1].

كان دافع صالح باي قويا بعد هزيمته السابقة في محاولة لإخضاع الجنوب الجزائري وإلحاقه بالسلطة المركزية في عام 1785م[2] لذا جاءت هذه الحملة بدافع الثأر الشخصي لاسترداد هيبة البايلك، وإلى جانب ذلك، استغل الباي حالة الصراع الداخلي حول العرش الجلابي، حيث قام الشيخ أحمد الجلابي -الذي كان مناوئا للسلطان القائم- بتحريض العثمانيين على شن هجوم ضد ابن عمه، الشيخ عمر الجلابي، الذي كان حاكما للإمارة في ذلك الوقت[3]. نلاحظ هنا أن هذا التوظيف للانشقاق الداخلي يكشف عن آليات الإيالة العثمانية في تفكيك قوة الأطراف عبر أدواتها الذاتية.

انطلقت الحملة في سنة 1788م بسرية تامة برفقة أحمد الجلابي كدليل وخائن، وتعد هذه الحملة من أقسى المواجهات على الطرفين، خاصة بسبب الظروف المناخية القاسية التي شهدت ارتفاعا في درجات البرودة، وتساقطا للثلوج، وغزارة في الأمطار، فهذه الظروف المعاكسة أسهمت في إطالة مدة الحصار الذي فُرض على تقرت لعدة أيام حوالي 20 يوما تقريبا[4]، وبالرغم من كل هذه العراقيل أدت إلى وصول صالح باي إلى منطقة سيدي خليل بعد انسحاب الأهالي إلى داخل المدينة.

وأمام المقاومة الشرسة التي أبداها سلطان تقرت فرحات الجلابي وتحصينه لمدينته، واضطرار جيش الباي لانتهاء مؤونته، لجأ صالح باي إلى استخدام تكتيكات قاسية؛ شملت قصف المدينة بالمدفعية وتدمير رمزها الاقتصادي عبر قطع أشجار النخيل، إضافة إلى هدم سور المدينة، مما أجبر هذا الحصار الخانق والدمار فرحات الجلابي على طلب الصلح وقبول شروطه القاسية[5].

1 Féraud. Charel « Note historique la province de constantine », Les ben djallab de touggourt ,p 112 .

2 Ibid, p112.

3 Ibid , p112-113 .

4 محمد بن معمر، المرجع السابق، ص 109.

5 نفسه، ص 109-110.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

كانت النتيجة المباشرة للحملة هي خلع فرحات وتنصيب أحمد بن جلاب المحرض سلطانا جديدا على تقرت، وقد التزم أحمد الجلابي شخصيا بدفع تكاليف وخسائر الحرب، إضافة إلى دفع ضريبة سنوية تشمل عدد محدد من العبيد والخيول لصالح الباي صالح[1].

يتبين لنا أن هذه الحملة تختلف عن سابقاتها في كونها لم تكن مدفوعة فقط بضرورة تثبيت السيادة العامة، بل كانت تلبية لأهداف شخصية انتقامية وتوظيف لأجندات داخلية، مما أدى إلى تثبيت سيطرة أشد على الإمارة عبر عميل محلي.

الحملة الرابعة: تدخل أحمد المملوك سنة 1818م وصراع الزعامة المحلية: شنت الحملة العسكرية الرابعة في عهد أحمد المملوك، باي قسنطينة، في عام 1818م، وقد تميزت هذه الحملة بتغليب الدوافع الانتقامية والشخصية على المصالح السياسية البحتة للإيالة العثمانية.

كان المحرك الأساسي وراء هذا التدخل هو تحريض فرحات بن السعيد، شيخ العرب، الذي كان يهدف إلى تصفية النفوذ الجلابي وإلحاق إمارة تقرت بمشيخته الخاصة، وقد قدم فرحات بن السعيد وعدا ماليا للباي أحمد المملوك يبلغ 50 ألف ريال مقابل بسط نفوذه على المنطقة[2].

بمجرد وصول الباي إلى المنطقة في عام 1818م شرع في تدمير وتخريب لموارد الإمارة، متعمدا قطع 200 نخلة في فترة وجيزة وطمس مصادر المياه، فهذا التدمير الاقتصادي الرمزي دفع سلطان تقرت، محمد بن جلاب، إلى المسارعة لاسترضاء الباي بتقديم مبلغ مضاعف بلغ 100,000 ريال[3]، وبالتالي ضمن هذا الإذعان المالي استمرار دفع الإمارة للضريبة العثمانية حتى سقوط قسنطينة بيد الاستعمار الفرنسي في عام 1837م.

المقارنة بين الحملات والنتائج الاستراتيجية لها: يظهر الرصد الكرونولوجي للتدخلات العثمانية الأربعة ضد إمارة بني جلاب نمطين متباينين في استراتيجية الإخضاع متمثلة في هذا الجدول:

---

1 نفسه، ص 110.

2 Charel. Féraud, Le Sahara De Constantine, Alger,1884, pp 80 .

3 ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 236.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وجه المقارنة	النمط المركزي (الإخضاع الشامل)	النمط البايلكي (الاستجابة الفئوية)
زمن الحملات	الأولى 1552م الثانية 1647م	الثالثة 1788م الرابعة 1818م
مصدر القيادة	الجزائر العاصمة (الباشا/الداي)	قسنطينة (الباي)
الدوافع والأهداف	سيادية، تهدف إلى بسط النفوذ المباشر للإيالة على الصحراء وربطها بالمنطقة التلية.	تأديبية، مدفوعة باسترجاع الهيبة (الحملة 3) وتوظيف الخصومات القبلية والمنافسات المحلية (الحملة 4).
النطاق الجغرافي	شملت تقرت وورقلة.	اقتصرت على تقرت.
النتائج	ضربة العبيد كرمز لتبعية القوة البشرية والسياسية المطلقة.	مغارم نقدية وخيول كرمز لتعويض الخسائر الشخصية لخزانة الباي وإقرار بالولاء الشخصي له.

ثالثا: تحليل طبيعة العلاقة بين إمارة بني جلاب والسلطة العثمانية في الجزائر: بناء على تتبع مسار الحملات العسكرية السابقة يمكن استخلاص أن علاقة إمارة بني جلاب بالسلطة العثمانية في الجزائر اتسمت بطبيعة مزدوجة من التعاون التكتيكي والتصادم المحتوم، وفي سياق تفاعلها مع الإيالة الجزائرية العثمانية، ساد نمط الصراع والامتناع عن الخضوع الكامل، فبعد أن كانت الإمارة ملتزمة بدفع الجباية للدولة الحفصية، أسقط هذا الالتزام على السلطة العثمانية كرمز للتبعية الشكلية المفروضة.

ويمكن توصيف الإطار العام لهذه العلاقة بأنها علاقة تبعية اسمية مرنة، تجلت في أكثر صورها المادية وضوحا من خلال التزام الإمارة بدفع الضرائب للباب العالي في الجزائر، وذلك كناظم رئيسي يرمز إلى الخضوع السياسي ويسند شرعية التواجد، فهذا النموذج من العلاقة لم يكن بدعا من التاريخ المحلي للمنطقة، بل يمثل استمرارية للعلاقة نفسها التي كانت تربط وادي ريغ سابقا بالدولة الحفصية، مما يشير إلى نمط متكرر من محاولات الهيمنة المركزية من جهة، والاستجابة المحلية المرنة من جهة أخرى.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

غير أن هذه التبعية الاسمية لم تكن ثابتة، بل شهدت تقلبات حادة، حيث بلغ التوتر ذروته في عهد الباي صالح رايس (1552-1556م)، الذي تمردت خلاله الإمارة الجلابية بشكل سافر على السلطة المركزية، معبرة عن رفضها لشروط التبعية عبر الامتناع عن دفع الضرائب، وقد استدعى هذا العائق والتحدي ردا عسكريا عثمانيا، تمثل في إرسال أربع حملات تأديبية على امتداد عمر الإمارة[1].

والملاحظ أن وتيرة هذه الحملات كانت متباعدة زمنيا، إذ لم تتجاوز حملة واحدة تقريبا في كل قرن، ويرجع تحليل هذا التباعد إلى عاملين جيوسياسيين أساسيين:

أ- صعوبة المسالك وبُعد الشُّقة: حيث مثلت المسافة الشاسعة بين مركز السلطة في الجزائر العاصمة ومقر حكم بني جلاب في عمق الصحراء عائقا طبيعيا وعسكريا كبيرا.

ب- كلفة الاخضاع العسكري: حيث كانت تكلفة تجهيز وإرسال حملة عسكرية قادرة على اختراق الصحراء وإخضاع المنطقة باهظة، مما جعلها خيارا غير مجد إلا في أوقات الأزمات والمواجهة المباشرة والقطيعة الكلية[2].

يعد هذا النمط من المقاومة المتقطعة سمة واضحة في التاريخ السياسي لمنطقة وادي ريغ، فقبل العهد العثماني، وفي ظل الدولة الحفصية نفسها، تمردت تقرت بقيادة يوسف بن حسن من بيت المشيخة المحلي في عهد السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان (839-894هـ/1435-1488م)، مما اضطر الأخير إلى الخروج بنفسه لقمع التمرد وإخضاع المنطقة مرتين، الأولى سنة 853هـ/1449م والثانية سنة 869هـ/1465م[3]، وهذا يؤكد **أن بني جلاب استمروا على ذات النهج في استغلال انشغال السلطة المركزية لتأكيد استقلالهم الذاتي، وهو ما يفسر بقاء إمارتهم لفترة طويلة قياساً بغيرها من الكيانات المحلية.**

1 محمد بن معمر، " علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر"، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة بني جلاب بمنطقة وادي ريغ يومي 24.23 أفريل 1998، تقرت، ص107.

2 رضوان شافو، العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والإمارات الصحراوية في الجزائر (إمارة بني جلاب بوادي ريغ أنموذجا 1531-1854م)، مجلة القرطاس، ع2، جانفي، 2015م، ص 150.

3 مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دت، ص 404.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

رابعا: العوامل الداخلية والظروف الخارجية المؤدية لزوال إمارة بني جلاب: لم يكن سقوط إمارة بني جلاب في02 ديسمبر 1854م حدثا عارضا، بل كان محصلة لتراكم الإخفاقات الداخلية، **وتكالب القوى الاستعمارية التي أجادت اللعب على التناقضات المحلية من جهة أخرى.**

1- التفكك الداخلي: يشير الرحالة مالتسان، في ملاحظاته، إلى أن الضعف البنيوي للإمارة كان متأصلا في طبيعة الحكم السلالي ذاته، إذ تمحور السبب الأبرز لانهيار الكيان الجلابي حول الصراع المتواصل على النفوذ والتناحر على السلطة، وخاصة في المراحل الأخيرة التي سبقت السقوط، فهذا التنازع يعتبر صراعا أفقيا يدور ضمن العائلة الحاكمة نفسها، حيث كان أفراد من أسرة جلاب يطالبون بالعرش ونجحوا مرارا في إسقاط السلطان القائم، مما أدى إلى تآكل شرعية الحكم وإضعاف جبهته الداخلية أمام أي تهديد خارجي[1]. **مما جعل الإمارة جسداً واهناً عجز عن الصمود أمام الطموحات الخارجية.**

2- **استغلال التناقضات الإقليمية والتدخل الخارجي:** أما على الصعيد الخارجي، فقد لعبت التناقضات المحلية دورا حاسما في تعجيل السقوط:

أولا: الصراع المذهبي والإقليمي: اتسمت علاقة الجلابيين المنتمين إلى الطريقة الطيبية[2] بسوء تفاهم مع التجانيين أتباع الطريقة التجانية[3]، الذين تركز نفوذهم في تماسين، فهذا التوتر كان نابعا من منافسة شرعية حول النفوذ الروحي والسياسي؛ حيث لم يستطع شيخ تقرت احتمال

1 مالتسان هانيرش فون، ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، ج3، الجزائر، 1980، ص177.

2 **الطريقة الطيبية:** تيار صوفي مغربي عريق، ينسب إلى مؤسسه الشيخ مولاي الطيب بن سيدي محمد بن سيدي مولاي عبد الله الشريف الوزاني (1101هـ/1181هـ) تعتبر مركزيتها التاريخية مدينة وزان في شمال المغرب، ومنها استمدت نفوذها الروحي (أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 515–516).

3**الطريقة التيجانية:** إحدى أبرز الطرق الصوفية المتأخرة، نشأت في الجزائر وتنسب إلى مؤسسها الشيخ أبي العباس أحمد محمد التجاني الشريف (1150هـ/1737م)، بمدينة عين ماضي القريبة من الأغواط، اكتسبت هذه الطريقة انتشارا واسعا ومؤثرا عبر الأقطار، ووطدت وجودها في الجزائر من خلال شبكة من الزوايا الرئيسة، أبرزها زاوية عين ماضي، وزاوية تماسين بورقلة، وزاوية قمار بوادي سوف، مما يعكس نفوذها الإقليمي العميق (أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 219).

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

وجود قوة روحية واسعة مثل شيخ الطريقة التجانية بالقرب منه، تمثل سلطة مضادة يمكن أن تطغى على زعامته المحلية[1].

ثانيا: الاستقواء الاستعماري: بلغت هذه التناقضات المحلية أقصى حدودها عندما لجأ الأطراف المتنازعة إلى الاستعانة بالسلطة الفرنسية الاستعمارية، وقد وجدت فرنسا في هذا الانقسام البيئة المثلى لتغذية الصراع وتعميقه بقصد تهيئة الظروف المواتية للتدخل العسكري، فكان الهدف النهائي هو إخضاع المنطقة بشكل كامل والتحكم في مصائر سكانها، وقد تكللت هذه الاستراتيجية الاستعمارية بنجاح عندما شنت الحملة الفرنسية على وادي ريغ، وسقطت عاصمته تقرت في 02 ديسمبر 1854م[2]، لتعلن فرنسا بذلك إنهاء الدور السياسي لأسرة بني جلاب وتشرع في إحلال إدارتها المباشرة محلها، وتفكيك النظم التقليدية للمنطقة.

الخاتمة: تأسيساً على ما سلف، يمكن استخلاص جملة من النتائج التي رسمت ملامح العلاقة بين إيالة الجزائر وإمارة بني جلاب، ولعل أبرزها:

أثبتت الدراسة أن استراتيجية الإيالة العثمانية في بسط نفوذها على الأقاليم الصحراوية الجزائرية، وتحديدا إمارة بني جلاب، قامت على مبدأ الحكم غير المباشر، فقد كانت القيود الديموغرافية وصعوبة توفير المؤن وتسيير الجيوش المفروضة على السلطة المركزية هي المحدد الأساسي لتبني هذا النهج، حيث أن محدودية القوة العددية والعسكرية للأتراك منعتهم من فرض السيطرة السيادية المباشرة على كيانات الأطراف، وبناءً عليه، اضطرت الإيالة إلى الاعتماد على الزعامة المحلية وتوظيف الشرعية الروحية للعلماء والصلحاء كآلية لتفويض السلطة، مما يعني أن النفوذ الفعلي على بني جلاب اقتصر على سلطة الجباية المفروضة بالقوة.

كما أن السلطة المركزية العثمانية مارست سياستها اتجاه القبائل والقيادات المحلية بالحسابات العملية للمصلحة القائمة على الولاء الوظيفي المشروط، حيث كانت القاعدة تنص على: لا استدامة للتحالف إلا بالامتثال التام للالتزامات المزدوجة المتمثلة في دفع

1 مالتسان، ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، المصدر السابق، ص 176.

2شافو رضوان، العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والإمارات الصحراوية في الجزائر (إمارة بني جلاب بوادي ريغ أنموذجا 1531-1854م)، المرجع السابق، ص 152.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

الضريبة وإظهار الولاء، فكانت الإيالة سريعة في تغيير الولاءات والتحالفات، فتنقلب على الشيخ المتمرد لصالح منافس آخر سواء كان من الأسرة الحاكمة أو خارجها، إذا ما أخلت الزعامة بالشروط المتفق عليها، مما يؤكد أن الإمارة كانت تعامل كموقع قابل للتغيير ضمن المنظومة العثمانية.

إن النتيجة الأبرز هي أن بني جلاب احتفظوا بالسلطة وراثة حتى نهاية العهد العثماني، فهذا يشير إلى أن السلطة العثمانية، رغم قدرتها على فرض الغرامات، لم تنجح في تفكيك البنية السياسية الجلابية بالكامل، بل فضلت الإبقاء عليها كسلطة تابعة وظيفيا مقابل الجباية.

إن استمرار الإمارة في الحكم الذاتي مقابل دفع الجزية يؤكد أن الهدف الأسمى للسلطة العثمانية كان يتمثل في ضمان الخضوع التام والانتظام في دفع المستحقات المالية، بعيدا عن التمردات المُكلفة.

على الجانب الآخر، فإن استمرار التمرد المحلي والمقاومة الدورية للحملات -والتي كانت تتطلب تدخلا كل قرن تقريبا- يكشف عن رفض أصيل للاستلاب السيادي لدى سكان المنطقة، فإجبار العثمانيين على تسيير حملات متكررة واستنزاف موارد البايلك يشير إلى أن الخضوع لم يكن طوعيا، بل كان نتاجا لاختلال ميزان القوة المؤقت لصالح الإيالة العثمانية، وبالتالي فإن الاستقرار النسبي لم يكن دليلا على الإخلاص، بقدر ما كان تسوية فرضتها الضرورة العسكرية والسياسية.

وفي هذا السياق، يورد أبو القاسم سعد الله ملاحظة نقدية دقيقة مفادها أن العثمانيين طبقوا على بني جلاب وغيرهم قواعد الحرب الإسلامية التي تطبق عادة على الأقاليم غير الإسلامية التي تفتح حديثا[1]، وعليه نقول أن السلطة العثمانية كانت تنظر إلى هذه الكيانات الصحراوية، على الرغم من إسلامها، كأقاليم فتح حديثة أو خاضعة للتو، مما يبرر منهجية المعاملة التي تقوم على الإخضاع القسري وفرض الجباية كدليل على السيادة السياسية، بدلا من التعامل معها كجزء أصيل ومندمج في جسم الدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع العربية:

1 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 208.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران1
المجلد16- العدد1 (ماي) 1447هـ/2026م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-016-001
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج6، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1999.

الإدريسي أبو عبد الله محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.

بن دومة محمد الطاهر، مذكرة أخبار تاريخية لواحة تقرت وبعض ضواحيها، تقديم وتحقيق عبد الجواد محمد الطاهر وبوبكر محمد السعيد، المطبعة العصرية الواحات، تقرت، 1995.

بن سعيد علي موسى، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

بن معمر محمد،" علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر"، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة بني جلاب بمنطقة وادي ريغ يومي 23،24 أفريل 1998، تقرت.

الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1998م.

الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، د ط، بيروت، 1982.

الحموي ياقوت، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز جندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.

سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة جغرافيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1999.

شافو رضوان، العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والإمارات الصحراوية في الجزائر (إمارة بني جلاب بوادي ريغ أنموذجا 1531-1854م)، مجلة القرطاس، ع2، جانفي، 2015.

شعباني نور الدين، " علاقة السلطة العثمانية بإمارات الصحراء الكبرى"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج4، العدد2، 2020.

العدواني عمر بن محمد، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996.

عمراني معاد، أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003.

العياشي عبد الله بن محمد، ماء الموائد المشهورة بالرحلة العياشية، ج1، ط1، فاس، المغرب الأقصى، 1898.

العياشي، ماء الموائد المعروف برحلة العياشي، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد وآخرون، دار المعارف، الإسكندرية، 1996.

قادري عبد الحميد، التعريف بوادي ريغ، د ط، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، د ت.

مالتسان هانيرش فون، ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، ج3، الجزائر، 1980.

محمد الطاهر عبد الجواد،" عاصمة وادي ريغ أيام بني جلاب"، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة بني جلاب بمنطقة وادي ريغ يومي 23-24 أفريل، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، 1998.

المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت. دت.

الوزان حسن، وصف افريقيا، ترجمة عبد الرحمان حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2008.

المراجع الأجنبية:

Charles Féraud, le sahara de constantine, Alger,1884.

Charles Féraud, "Notes Historiques sur la province de Constantine: Les Ben Djellab de Touggourt", in Revue Africaine, n° 23, 1880.